برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢١-٢٤/١٠/١٩٩٦

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٦ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/96/6/Add.1
9 September 1996
ORIGINAL: ENGLISH

مخطط الإستراتيجية القطرية لكمبوديا

الموجز

في أعقاب عقدين من الصراعات المسلحة، انطلقت كمبوديا، في التسعينات، بعزم وهمة، على طريق الانتعاش الاقتصادي. غير أنها مازالت فقيرة للغاية؛ فقد جاء ذكرها ضمن قائمة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وفى نفس الوقت، ضمن البلدان ا قل تقدما. فا وضاع فيها غير مستقرة؛ ومن الضروري الإبقاء على المرونة عند تخصيص الموارد التي لا غنى عنها لتلبية الاحتياجات الملحة. والغرض من معونة البرنامج إلي كمبوديا هو مساندة أهداف الحكومة على المدى الطويل لاستئصال شأفة الفقر، ولتحقيق ا من الغذائي لجميع السكان. وتتركز أنشطة **البرنامج**، في المقام ا ول، على إعمار البنية ا ساسية الريفية التي أصيبت بأضرار بالغة. أما برامج الائتمان، والتدريب، والمساندة المؤسسية، والإغاثة الطارئة، فتعتبر من عناصر البرنامج التكميلية. وقد يصح، في مرحلة لاحقة، إضافة أنشطة اقتصادية أخرى طويلة ا جل كا نشطة الحراجية، شريطة توافر المساعدة التقنية الملائمة. ومن أول عوامل نجاح عمليات البرنامج في كمبوديا، قدرتها على تحديد كل من الدوائر(١) ذات ا وضاع الحرجة على المستوى القطري. وانتهت أنشطة البرنامج التي استهدفت رسم خريطة للفقر في كمبوديا إلى وضع قائمة بالمناطق المعنية تعتبر بمثابة دليل جغرافي **للبرنامج** لتحديد أهداف عملياته. وقد تم وضع هذا التصور لفترة تمتد لخمس سنوات قادمة. ومن غير المستبعد أبدا أن تصبح كمبوديا في غضون ذلك دولة متمتعة بالاكتفاء الذاتي من الحبوب، وأن تحقق نموا اقتصاديا من شأنه تمكين الحكومة، في نهاية تلك الفترة، من الاضطلاع بمسؤولية تمويل برامج ا من الغذائي. غير أنه لا غنى عن المعونة الغذائية الدولية في هذا القطاع، طوال الخمس سنوات القادمة.

(١) الدائرة: وحدة من وحدات التقسيم الإداري على مستوى المحافظات (أكبر قرية في الناحية) وتضم مجموعة من القرى الصغيرة. ويبلغ عدد الدوائر في كمبوديا ١ ٥٧٣ دائرة.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم والإحاطة بمحتواها وإبداء الملاحظات بشأنها.

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه المذكرة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

المدير الإقليمى:	J. Schultes	رقم الهاتف:5228-2209
المسؤول عن عمليات كمبوديا:	R. Huss	رقم الهاتف: 5228-2358

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

انعدام الأمن الغذائي والفقر

انعدام الأمن الغذائي على المستوى القطري

١- رغم أن كمبوديا تقع في منطقة تعتبر من أسرع مناطق العالم نموا اقتصاديا في الإقليم، إلا أنها متخلفة عن البلدان المجاورة سواء فيما يخص مستوى المعيشة أو النمو الاقتصادي. فكمبوديا مازالت تبذل الجهد الكبير لتبرأ من صدمة نظام بول بوت في السبعينات، عندما انهارت البنية الأساسية الاقتصادية، ونظم الإنتاج، والخدمات الاجتماعية، تماما، وبشكل خطير، وشمل ذلك الروابط الأسرية والاجتماعية. ولم تكن الظروف السياسية التي سادت بعد ذلك، في الثمانينات، وأدت إلى فرض حظر اقتصادي دولي طويل الأمد، لتمكن كمبوديا من الإسراع في تحقيق ما تصبو إليه من انتعاش اقتصادي. وانتهت الانتخابات التي أشرفت **الأمم المتحدة** على تنظيمها في ١٩٩٣، إلى تشكيل حكومة ترأّسها، وتولى مسؤولياتها على كافة المستويات، تحالف، لم يكن من اليسير تحقيقه، بين أكبر حزبين. وقد أدت هذه الأوضاع، بالإضافة إلى استمرار القتال بين عصابات الخمير الحمر والقوات الحكومية، في العديد من المحافظات، إلى تزايد المخاوف والتوتر بين السكان. غير أن جهودا ضخمة تبذل حاليا لإعادة تعمير كمبوديا، بفضل المساعدات المقدمة من الجهات المتبرعة الدولية، بالإضافة إلى التحول السريع الذي طرأ على البلد ذاتيا، بعد أن انطلق بكل عزم نحو اقتصاد السوق.

٢- من الأهمية بمكان الاعتراف بأن نمو كمبوديا الاقتصادي، في أوائل التسعينات، بدأ من الحضيض. فالبلد مازال مدرجا ضمن قائمة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض وضمن البلدان الأقل تقدما. وأيا كانت الأساليب المستخدمة لقياس درجة الرفاه، فان غالبية السكان من الفقراء. ويبلغ الدخل الفردي السنوي في الوقت الحاضر حوالي ٢٠٠ دولار، ويتضح من التقديرات أن أكثر من ٣٨ في المائة من السكان يعيشون تحت حدّ الفقر. كما أن الاقتصاد اقتصاد ريفيّ، ويعتمد أساسا على زراعة الأرز. ويمثل القطاع الزراعي وحده حوالي ٥٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، و٨٢ في المائة من العمالة. ويبلغ معدل الزيادة السكانية ٢,٨ في المائة سنويا، في حين يبلغ عدد السكان في يوليو/تموز ١٩٩٦ ١٠,٥ مليون نسمة. وتتركز أعلى معدلات الفقر في المناطق الريفية، حيث يعيش أكثر من ٨٥ في المائة من السكان.

٣- بدأت كمبوديا في عام ١٩٩٦، السير قدما في محاولاتها للتخلص من صوره كونها بلدا يعيش في أزمة. وقد انطبق ذلك بالفعل، على إنتاج الأرز، الذي يعتبر عماد الاقتصاد. ففي موسم ١٩٩٥/١٩٩٦، فاق محصول الأرز (٣,٣١٨ مليون طن من الأرز المقشور) متوسط محصول السنوات الخمس السابقة بحوالي ٣٠ في المائة، ويزيد حجم هذا المحصول، ولو بنسبة ضئيلة، عن إجمالي الاحتياجات المحلية. إلا أنه يتعين توخى الحذر عند التنبؤ بأي اتجاهات في المستقبل، خاصة وأن البلد معرض بشدة للتقلبات المناخية.

٤- والزراعة في كمبوديا مطرية في أغلبها، وتتسم بقلة ما تحتاجه من مدخلات، وفي نفس الوقت، بضآلة غلتها، كما أنها معرضة على الدوام لتقلبات المناخ، ولآثار الفيضانات والجفاف. أما مرافق الري فتحتاج إلى إعمار، علما بأن زراعة الأرز المروية لا تتخطى ١٠ في المائة تقريبا من المساحة الكلية المزروعة بالأرز، والتي تقدر بحوالي ١,٩ مليون هكتار. وتعتبر بنية النقل الأساسية متخلفة، وكذلك الأمر فيما يخص أنظمة التسويق. ويحد ذلك من إمكانيات انتفاع صغار المزارعين بالفرص التي تتيحها لهم انطلاقة اقتصاد السوق.

٥- وكمبوديا من أكثر البلدان معاناة من الألغام المبثوثة في أراضيها. فوفقا لبعض التقديرات، يعتبر أكثر من ثلث مساحة الأراضي الزراعية ملغوما، مما يعوق بشكل خطير إمكانية توسيع الرقعة الزراعية، ولاسيما في مناطق تعتبر من

أفضل المناطق الزراعية خصوبة. وحتى فترة ليست بالبعيدة، أدت الأنشطة الحربية المتكررة، وغزوات عصابات الخمير الحمر إلى نزوح مجتمعات زراعية بأكملها، مما أدى إلى انهيار الإنتاج، وتدمير المحاصيل.

٦- أما فيما يخص مخزونات الأغذية القطرية، فقد زودتها، في الواقع، الجهات المتبرعة الدولية، بفضل المعونة الغذائية، بكل ما تحتاجه في هذا الشأن، علما بأن ٩٠ في المائة من هذه الكميات قدمها **برنامج الأغذية العالمي** وحده. ونظرا للصعوبات المالية الخطيرة على المستوى القطري، تنعدم تماما القدرات الإدارية أو المالية التي تتيح للحكومة الحصول على الإمدادات، وإيجاد حل لجوانب العجز الغذائي الخطير. وبالتالي، فان مواصلة **البرنامج** لالتزاماته، يعتبر أمرا حيويا.

العرض والطلب على المستويين الإقليمي والمحلي

٧- في مستهل عام ١٩٩٦، أجرى **البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة** تقديرا مشتركا للمحاصيل وللإمدادات الغذائية شمل ١٥ إقليما من أشد الأقاليم كثافة سكانية، تنتج وحدها نحو ٩٦ في المائة من محصول الأرز على المستوى القطوي. وعند دراسة نتائج هذا التقدير على مستوى الدوائر، اتضح أن ٢٩١ دائرة (٢١ في المائة من مجموع الدوائر، باستثناء مناطق الحضر) سجلت عجزا في عام ١٩٩٦. ومن هذا المجموع تعتبر ٢٣٢ دائرة ضعيفة هيكليا في إنتاج الأرز. ويعمل ٨٠ في المائة من السكان في الزراعة المعيشية، وغالبيتهم من أصحاب الحيازات الصغيرة التي تتراوح بين هكتار واحد وهكتارين، ولا تتعدى حصيلتها ١,٧٥ طن من الأرز المقشور لكل هكتار. (استنادا إلى حصاد موسم ١٩٩٥/١٩٩٦). ولذلك، تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من الفائض القطري الذي تحقق في عام ١٩٩٦، قد يتسبب العجز على مستوى الدوائر، إلى انعدام الأمن الغذائي الأسرى بشكل خطير. وانتهى التقدير أيضا إلى أنه من بين ٢٩١ دائرة من الدوائر الضعيفة إنتاجيا، ستواجه نسبة تقدر بنحو ٣٩ في المائة منها عجزا لفترة تتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أشهر، في حين أن ٣٢ في المائة منها ستواجه عجزا لفترة تتراوح بين ستة وتسعة أشهر. ولم تتضح أية أنماط جغرافية محددة للعجز على مستوى المناطق، أو الأقاليم، أو حتى المقاطعات، فالدوائر الضعيفة منتشرة على مستوى جميع الأقاليم (أنظر الخريطة المبينة في الملحق الأول).

اختيار السكان المعنيين

طرق تحديدهم وسماتهم المميزة

٨- في بلد يعيش ٨٥ في المائة من سكانه في المناطق الريفية، ويعتمد ٨٠ في المائة منهم على زراعة الكفاف، ويتعرضون بذلك لمختلف أشكال الفقر، لابد وأن تكون المجموعة الرئيسية المستهدفة من بين سكان المناطق الريفية. وخلال الأربع سنوات الماضية، عمل برنامج كمبوديا سنويا، على استكمال الخريطة التي تحدد مواقع الفقر، بهدف تسجيل المؤشرات، ودرجات ضعف الأوضاع الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تحديد من هم أفقر الفقراء فقرا من بين هذه المجموعة العريضة.

٩- ومن سمات الفقر في كمبوديا ارتباطه الوثيق بتاريخ المنازعات المسلحة التي عانى منها البلد في الفترات الأخيرة. فقد تشتت العديد من الأسر، قسرا أو بدافع من الرغبة في البقاء، كما فجعت لفقد الأهل والأقارب، وربما عانت من عاهات جسما نية. وعلاوة على ذلك، كان على هؤلاء السكان أن يعيدوا بناء حياتهم من جديد، في جو اتسم بتفكك

الروابط الأسرية، وبانهيار العلاقات التي تربط بين أعضاء المجتمع الواحد، وفي كثير من الأحيان، بانعدام وشائج التكافل التقليدية.

١٠- اتضح من بعض التقارير أن ٢٠ في المائة من الأسر الريفية ترأسها النساء. وإن مثل هذا العدد الكبير من الأسر- الأمر الذي يفترض الافتقار إلى اليد العاملة من الذكور- بالإضافة إلى مستوى تعليم النساء المتدني للغاية، لابد وأن يعنى أن النساء يعتبرن، على نحو غير متكافئ، من أفقر الفقراء في المناطق الريفية. ومن الأوضاع غير المواتية الأخرى التي تواجه، دون استثناء، جميع الأسر التي تترأسها المرأة، اضطرارها للجوء إلى اليد العاملة من الذكور أو إلى حيوانات الجر لأعمال الحرث، مما يكبدها مصروفات إضافية، فضلا عن أن اضطرار النساء للعناية بأطفالهن، يحد من قدراتهن على مزاولة أنشطة مدرة للدخل. وفي مثل هذه الأسر، تقوم عادة أكبر البنات بالعناية بإخوتها الأصغر منها سنا، وتضطر بالتالي إلى ترك المدرسة، في الكثير من الحالات. ونسبة من يعرفن القراءة والكتابة من النساء لا تزيد على ٢٢ في المائة. وتنعكس أوضاع المرأة السيئة على ارتفاع معدلات الوفيات بين الأمهات. فوفقا للتقديرات الأخيرة تتراوح هذه النسبة بين ٦٠٠ و٩٠٠ لكل مائة ألف حالة وضع، وهي من أعلى النسب المسجلة في آسيا، ومبعث قلق دائم فيما يخص نوعية حياة المرأة في كمبوديا، إذا ما قورنت بالمعدلات الإقليمية التي لا تتعدى ١٦٠ حالة لكل مائة ألف، أو المعدلات الأوروبية التي تقل عن عشرة حالات لكل مائة ألف حالة.

١١- يعتبر المعوّقون والمرضى من أبرز السمات المرتبطة بالفقر وهشاشة الأوضاع في كمبوديا. فانتشار الألغام في المناطق الريفية يؤدى كل شهر إلى وفاة أو إصابة ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ شخص. ولا توجد أي بدائل متاحة لفقراء الريف للاستقرار في مناطق أخرى أو لإيجاد سبل أخرى للعيش، بل عليهم مواصلة أنشطتهم الزراعية، والبحث عن الغذاء، وجمع الحطب في مناطق يعلمون تماما أنها ملغومة. ويقدر عدد الذين يصابون بعاهات في الأراضي الملغومة بشخص واحد من بين كل ٢٣٦ شخصا، وتثير هذه الأوضاع قلقا عميقا من الناحية الاجتماعية، فضلا عن أنها تحدّ بشكل خطير من القدرة على التعيش من العمل.

١٢- من بين الأعراض الصحية لانعدام الأمن الغذائي: الإسهال، والإصابات الخطيرة التي تلحق بالجهاز التنفسي، والأمراض التي يمكن التغلب عليها بفضل التطعيم الوقائي؛ وتتفاقم كل هذه المشكلات بسبب الافتقار إلى الأغذية المحتوية على طاقة بروتينية، والى المغذيات الدقيقة. وعادة ما يكون الأطفال أول ضحاياها. فنسبة الوفيات بين الأطفال وبين من هم دون سن الخامسة تبلغ ١١٥ و١٨١ على التوالي لكل ١ ٠٠٠ حالة وضع. ومن بين الأمراض المعدية التي تتسبب في وفاة الكبار في كمبوديا، يجئ السل الرئوي في المرتبة الأولى. وغالبية المصابين بالسل ينتمون إلى أفقر الطبقات، خاصة وأن البيئة التي يعيشون فيها تعتبر مواتية لانتشار هذا المرض. كما أن هناك مناطق تعانى من الافتقار الشديد إلى اليود.

١٣- من بين فئات السكان الأخرى التي يسهل تحديدها في كمبوديا، والتي تعانى، إلى حد كبير، من نفس المشكلات المشار إليها فيما سبق، يجئ النازحون والعائدون في المرتبة الأولى. فحتى منتصف عام ١٩٩٦، كانت أعداد النازحين والمقيمين في مواقع مؤقتة تزيد على ٧٥ ٠٠٠ شخص، في حين أمكن إعادة توطين ٦ ٥٠٠ آخرين بفضل معونة خاصة. ومن بين العائدين من المخيمات الواقعة على الحدود التايلندية والذين أعيد توطينهم، وتبلغ أعدادهم نحو ٣٧٠ ٠٠٠ شخص، يوجد ما لا يقل عن ٦٠ ٠٠٠ شخص يعتبرون من أشد المجموعات ضعفا. ومن المشكلات الرئيسية التي يصطدم بها النازحون أو العائدون، عدم قدرتهم على الانتفاع بالأراضي الزراعية وبالأنشطة الأخرى المدرة للدخل. ومن المتوقع أن تستمر هذه المشكلات طوال السنوات القادمة.

المشكلات والعقبات التي تواجه السكان المعنيين وآليات معالجتها

١٤- قد يتأثر توافر الأغذية بالعوامل الموسمية المرتبطة بدورة المحاصيل. فمن المعتاد، في مناطق كمبوديا الريفية الفقيرة، ألاّ تتمكن الأسر الحائزة على أراضٍ من إنتاج ما يكفيها من الغذاء على مدار السنة. وتواجه مثل هذه الأسر فترات من الجوع والحرمان أثناء الأشهر التي تسبق الحصاد والتي تسمى "فترة المحل". ويسعى اللائقون بدنيا من المعدمين إلى العمل في المزارع المملوكة للغير خلال مواسم الغرس، والزراعة، والجني. ومن المعتاد أن تضطر الأسر الفقيرة بحثا عما يقيم أودها، إلى صيد الحيوانات المتوحشة، أو جمع الثمار البرية، والحشائش لاستكمال احتياجاتها من الغذاء لتقيم أودها.

١٥- وكثيرا ما تلجأ الأسر التي تعانى من عجز في الغذاء إلى الاقتراض، والحل الوحيد المتاح، في العديد من المناطق، يكون باستخدام العملة المحلية (أو الأرز) واللجوء إلى المقرضين أو التجار. وكثيرا ما تؤدى الفائدة الباهظة التي يضطرون لدفعها، والتي قد تصل إلى أكثر من ٢٠٠ في المائة، إلى زيادة تردى أوضاعهم. وقد تصبح الديون أخطر مشكلة تواجه الأسر التي تعيش على مستوى الكفاف، إذا ما صادفتها حالات طارئة كالمرض أو الوفاة. فإذا ما اضطروت للاقتراض مرة أخرى لتغطية النفقات الطارئة، فإنها تقع في حلقة مفرغة من الديون، قد تؤدى بها، في نهاية الأمر، إلى التخلي عما تملكه من أصول وأراضٍ.

١٦- من الآليات المعتادة التي تلجأ إليها اليد العاملة ذات الأجور المتدنية، لمعالجة أوضاعها، الهجرة الموسمية إلى الحضر. ورغم أن الفقر في الحضر يعتبر في حد ذاته من الأمور المثيرة للقلق، إلا أنه من الواضح أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بظروف الأمن الغذائي في المناطق الريفية. ومن هنا تتضح الحاجة الملحة إلى تعزيز القاعدة الإنتاجية في المناطق الريفية، وضرورة تحسين ظروف المعيشة الأساسية.

أولويات الحكومة وسياساتها لمعالجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

سياسات تخفيف وطأة الفقر

١٧- أوضحت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولي ١٩٩٦-٢٠٠٠، أن استئصال شأفة الفقر يعتبر الهدف الوحيد المهم الذي تسعى الحكومة لتحقيقه على المدى الطويل؛ فتخفيف حدته هو هدف الخطة الأساسي، مما يقتضي ضمنا تحسين الظروف الغذائية، والتعليمية، والمادية لقاعدة الموارد البشرية الأساسية.

١٨- أوضحت الحكومة أن التنمية الريفية تعتبر المحور الرئيسي لإستراتيجيتها الإنمائية. ولضمان المشاركة وتحقيق اللامركزية، وضعت الحكومة تصورا لهيكل جديد لإدارة التنمية الريفية، وشرعت بالفعل في تنفيذه، يشمل جميع الأطراف المعنية بدءاً بالوزارات القطرية وانتهاءً بالقرى. وقد تم بالفعل إنشاء اللجان المعنية بالتنمية الريفية، أو التخطيط لها، على مستوى القرى، والدوائر، والمقاطعات والأقاليم. وتضطلع وزارة التنمية الريفية بالمسؤولية الأولى في تصميم وإقامة الهيكل الذي يتولى توجيهه مجلس الزراعة والتنمية الريفية الذي يرأسه بالتناوب كل من مساعدي رئيس الوزراء.

١٩- تعتبر لجان تطوير القرى أساس هذا الهيكل الإنمائي الريفي، وآلية مهمة لضمان مشاركة أهل القرى، على نحو مباشر، في تحديد أهم احتياجاتهم الملحة وتلبيتها. وفي نهاية عام ١٩٩٥، تكونت نحو ٥٠٠ لجنة من لجان تطوير القرى، يجرى اختيار أعضائها بالانتخاب، على أن تمثل المرأة فيها ما لا يقل عن ٤٠ في المائة. وأنشئت حاليا وزارة مختصة

بشؤون المرأة، كانت فيما سبق مجرد أمانة. كما صدر تشريع يحدد السياسة القطرية المتعلقة بالمرأة، لتسترشد بها الوزارات والوكالات عند تلبية احتياجات المرأة. وقد تضمنت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى سلسة من التوجهات الواضحة عن دور المرأة في عملية التنمية. واعترفت، في نفس الوقت، بالحاجة الملحة إلى إجراءات خاصة لمعالجة أوضاع المجموعات الضعيفة الأخرى.

٢٠- وحددت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى المجالات الرئيسية التالية، باعتبارها من العناصر التي يتعين على برنامج التنمية الريفية معالجتها وهي: الطرق الريفية؛ ومراكز الرعاية الصحية الأولية، والمرافق الصحية والإمداد بالماء الشروب؛ والتعليم والتدريب؛ وتنمية المجتمعات المحلية؛ ونظم الزراعة الأسرية، ولاسيما الزراعة التي يزاولها أصحاب الحيازات الصغيرة، والثروة الحيوانية، والتحكم في المياه والري، وتربية الأسماك؛ والائتمان الريفي، ولاسيما فيما يخص مصارف الأرز؛ والبذور، والأسمدة؛ والمخزونات المحدودة، والمشروعات الصغيرة.

٢١- بالنظر إلى الاعتمادات الحكومية المحدودة للغاية والمخصصة للأنشطة الإنمائية، كان من المحتم، حتى الآن، الاعتماد على الموارد متعددة الأطراف والموارد الثنائية، وعلى المنظمات غير الحكومية. ومن المتوقع أن يتعزز، بشكل كبير، دور الحكومة في التنسيق وفعاليتها الهيكلية على جميع المستويات، بفضل مختلف أشكال المساندة المؤسسية التي تقدمها الجهات المتبرعة، وبفضل زيادة الإيرادات الأساسية تدريجيا. غير أنه، من المتوقع أن يستمر الاعتماد على موارد الجهات المتبرعة للاستثمار المباشر في المشروعات، خلال السنوات القادمة. ونتيجة لهذه الظروف، فان المعونة الغذائية ستستمر، ولو على الأقل خلال الخمس سنوات القادمة، باعتبارها حافزا على العمل، ومصدرا للدخل، ومساندة مالية، ومواردا أساسيا لمساندة أهداف حكومة كمبوديا الإصلاحية والإنمائية. وقد يتحقق ذلك بالفعل إذا ما استخدمت المعونة الغذائية على المستوى اللامركزي، لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الملحة مباشرة، وفي نفس الوقت، لدعم الهيكل الإداري اللامركزي لإستراتيجية التنمية الريفية الحكومية.

سياسات الأمن الغذائي

٢٢- تنص خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى على أن أول أهداف القطاع الزراعي هو تحقيق الأمن الغذائي لجميع السكان. وشددت على أن الحكومة ملتزمة بالاعتماد، في المقام الأول، على قوى السوق لتنشيط النمو. وقد تحررت الآن عمليات تسويق الأرز، وأصبحت آليات السوق هي التي تتحكم وحدها في أسعاره، دون فرض أية قيود كميّة على استيراد أو تصدير السلع. وتعترف الحكومة بأن تحسين الفرص المتاحة للمزارعين لزيادة دخلهم، يقتضي انتفاعهم السريع بالأسواق الموجودة داخل أو خارج البلد، على حد سواء. فافتقار الأسر الفقيرة، في الماضي، إلى القدرة الشرائية، مع تدنى قيمة محاصيلها من الأرز، بالإضافة إلى ضعف وسائل الاتصال، كانت كلها من العوامل التي أدت، فيما سبق، إلى تصدير الأرز خارج الحدود، ناحية البلدان المجاورة، في الوقت الذي كانت تعانى فيه العديد من المناطق من عجز حاد في احتياجاتها منه.

٢٣- وبالتالي، تعترف الحكومة بأنه من الضروري أن تتوافر لها القدرة على التدخل في أسواق الأرز – بالاشتراك مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية – لضمان المعونات الغذائية الإنسانية في فترات الأزمات. وتعتزم وزارة التجارة بالفعل احتجاز كميات محدودة من المخزونات الاحتياطية لمواجهة حالات الطوارئ، تتفق والحجم الذي أوصت به **منظمة الأغذية والزراعة** وهو ٢٥ ٠٠٠ طن. إلا أنه لم يتم حتى الآن تكوين هذه المخزونات، أو تلقى مساندة من أي جهة متبرعة لهذا الغرض.

٢٤- بسبب مواردها المحدودة للغاية، لا تتوافر للحكومة، من الناحية العملية، برامج تقوم بتمويلها من مواردها الخاصة، تكفل لها الأمان وتتيح لها إمكانيات التصرف الفوري لمواجهة حالات انعدام الأمن الغذائي. وقد تتوافر لها موارد محدودة للغاية لتمويل برامج التغذية في المؤسسات التي تضطلع بإدارتها كالمستشفيات، وملاجئ الأيتام، والسجون. ولكن حتى هذه المؤسسات تنتفع، إلى حد ما، اما بالمعونات الغذائية المباشرة أو بالمساندة المالية المقدمة من الجهات المتبرعة الخارجية. ومازالت الحكومة في المراحل الأولى من البناء المؤسسي الذي يحتاجه تنفيذ البرامج الاجتماعية. ولذا رحبت بحماس بالبرامج التي تضطلع بتنفيذها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية مباشرة، والتي تهتم بالأنشطة المدرة للدخل، وبالبرامج مكثفة العمالة، وبالمساعدات المؤسسية للمجموعات الضعيفة، وبالتدخل في حالات الطوارئ.

سياسات المعونة الغذائية

⇦ *المعونة الغذائية غير الموجهة*

٢٥- لا توجد في الوقت الحالي سياسات حكومية للحصول على الاحتياجات الغذائية من الجهات المتبرعة لطرحها على الأسواق المحلية. وبالتالي فإن القضايا المتعلقة بآليات تحويل السلع إلى نقد للحصول على هذه الاحتياجات وللتدخل في أسعار البيع، لا تنطبق على وضع كمبوديا.

⇦ *مشروعات المعونة الغذائية*

٢٦- اعتمدت الحكومة كلية، في الماضي، على **برنامج الأغذية العالمي** فيما يخص ٩٠ في المائة تقريبا من جميع المشروعات، ومن المعونات الغذائية الطارئة. ففي الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٣، بلغ حجم المعونات الغذائية الإنسانية المباشرة المقدمة إلى كمبوديا حوالي ٠٠٠ ٦٧٠ طن، بالإضافة إلى كميات أخرى بلغت مليون طن خصصت لعمليات الإغاثة على حدود تايلند وكمبوديا، خلال نفس المدة. وفي أعقاب تشكيل الحكومة الملكية الجديدة، بدأ **برنامج الأغذية العالمي** ابتداء من عام ١٩٩٤، تنفيذ "برنامج المعونة الغذائية لعمليات إعادة التعمير في كمبوديا"، مخصص لدعم جهود البناء وإعادة التعمير خلال مرحلة "الإغاثة الإنمائية المتصلة" التي يمر بها البلد.

٢٧- يعد نهج المعونة الغذائية المعدّل، ولاسيما مشروعات "الغذاء مقابل العمل" القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية، من الأنشطة الجديدة التي لم يسبق لكمبوديا ممارستها، فقد اعتادت فيما سبق على أنشطة كانت في غالبيتها، بمثابة هبات غير مشروطة تقدم إليها في حالات الطوارئ. وبالرغم من ذلك، لاقى البرنامج المعدّل ترحيبا كبيرا من جانب الحكومة الجديدة، وتمتع بمساندتها. فقد أصبح "الغذاء مقابل العمل" مفهوما تعرفه تماما جميع مناطق كمبوديا الريفية. وبالرغم من أن **البرنامج** اعتمد على ترتيبات تنفيذية أشركت، في بادئ الأمر، مجتمع المنظمات غير الحكومية، إلا أن الحكومة بدأت، خلال السنتين الأخيرتين، بالاضطلاع بمسؤوليات متزايدة في تنفيذه.

٢٨- من المسلم به أن الأنشطة التي تتم خارج القطاع الزراعي، يمكن أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي. ففي كمبوديا، على سبيل المثال، تتميز الموارد الغابية بالوفرة ويمكن أن تصبح مصدرا دائما للثروة، إذا ما أديرت على نحو ملائم. فمازالت الغابات، وفقا للمعايير الإقليمية، تغطى مساحات شاسعة من كمبوديا، إلا أنها تواجه ضغوطا شديدة نتيجة لعمليات تقطيع الأشجار للأغراض التجارية، ولتحويل الأراضي الحرجية للاستغلال الزراعي، ولأنشطة جمع حطب الوقود. ففي الوقت الذي يتعين فيه الاهتمام بإدارة الغابات القائمة حاليا، يعتبر من الضروري البدء على الفور في إعادة تشجير المناطق الحساسة على المستوى البيئي، كمستجمعات المياه. فقد تصبح هذه الأعمال من أنشطة "الغذاء مقابل العمل"

الملائمة، ذات الكفاءة التكاليفية المؤكدة، شريطة أن تتوافر لها المساعدة التقنية الملائمة. ولكن قد يكون أيضا من الملائم معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدى إلى إزالة الغابات، عن طريق توفير مصادر بديلة للحطب، على سبيل المثال، وتشديد الرقابة على عمليات تقطيع الأشجار للأغراض التجارية.

⇦ *حالات الطوارئ والمعونة الغذائية المخصصة للإغاثة*

٢٩- بالنظر إلى نزوح السكان المستمر بسبب الصراعات الأهلية، والكوارث الطبيعية، مازال من الضروري المحافظة على قدرات كمبوديا على الاستجابة الفورية للحالات الطارئة. و تعترف الحكومة بأنه للأسباب التي سبق شرحها، ستحتاج متطلبات أية عملية ضخمة للإغاثة الطارئة، سواء فيما يخص السلع أو تكلفة اللوجستيات، إلى تمويل من الجهات المتبرعة الخارجية، وذلك طوال مدة هذا المخطط الاستراتيجى. وقد تشكل فريق للاستجابة لحالات الطوارئ، كأداة تنفيذية لمواجهة الحالات الطارئة. ويضم هذا الفريق ممثلي وكالات **الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية**، وتتلخص مهامه في تقديم الإغاثة السريعة، تحت رئاسة الصليب الأحمر الكمبودي. وكان **البرنامج** من بين الأعضاء المؤسسين لهذا الفريق، نظرا لعدم وجود أي هيكل قطري، في ذلك الحين، لمواجهة حالات الطوارئ. وتقوم الحكومة حاليا بإنشاء مكتب لتحسين إجراءات الاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ، من المتوقع أن يلعب دورا أساسيا في هذا الشأن في المستقبل.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

معونة البرنامج السابقة والدروس المستفادة

٣٠- لما كان **البرنامج** هو الوكالة الدولية الوحيدة التي استمر بقاؤها دون انقطاع في كمبوديا وعلى طول الحدود بين تايلند وكمبوديا منذ عام ١٩٧٩، فقد اضطلع بدور مهم للغاية لمعالجة الأزمات الإنسانية المعقدة الناجمة عن الحروب الأهلية الطويلة في كمبوديا. وقد أدار خلال الفترة من نهاية عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٣، ثلاثة برامج هى:

(أ) **برنامج النازحين**: بعد انسحاب الجيش الفيتنامي في عام ١٩٨٩، تزايدت حدة القتال بين الفئات المتصارعة مما أدى إلى نزوح نحو ٠٠٠ ١٩٠ نسمة. وفي غياب أي وكالة لديها التفويض اللازم، اضطلع **البرنامج** بدور الوكالة الرائدة لتنسيق الاستجابة الإنسانية، بالاشتراك مع الصليب الأحمر الكمبودي وعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية. وفيما بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٢، بلغ حجم المساعدات المقدمة للنازحين ٢٥ مليون دولار، منها ١٧ مليون دولار في شكل معونة غذائية مقدمة عن طريق **البرنامج**.

(ب) **برنامج إعادة التوطين – عملية إعادة الإمداد بالغذاء**: فيما بين أبريل/نيسان ١٩٩٢ ومارس/آذار ١٩٩٣، أعيد توطين ٠٠٠ ٣٧٠ عائد من الحدود التايلندية الكمبودية وبلغ اسهام **البرنامج** من الميزانية المخصصة لهذا الغرض ٣٥ مليون دولار وهى قيمة الحصص الغذائية اللازمة للعائدين لمدة ٤٠٠ يوم. وبينما كانت اختصاصات **البرنامج** في الأصل هي نقل الأغذية إلى خمس نقاط للتسليم داخل كمبوديا، لحساب **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، طلب إليه اعتبارا من أول أبريل/ نيسان ١٩٩٥، الاضطلاع بكامل نظام التوزيع، حيث آلت إليه، بين عشية وضحاها، ١٠٥ من شاحنات نقل السلع و٧٠ سيارة خفيفة. وقد تولى **البرنامج**، بالتعاون مع مؤسسة الصليب الأحمر الكمبودية، تنفيذ أكثر من ٥٠٠ عملية توزيع شهرية على ١٥٠ نقطة توزيع منتشرة في جميع أنحاء البلد.

(جـ) **برنامج المجموعات الضعيفة:** بدأ **البرنامج** في عام ١٩٩٣، الاضطلاع أيضا بتلبية احتياجات الأمن الغذائي لأشد المجموعات حرمانا من بين سكان المناطق الريفية التي تعانى من عجز في إنتاج الأرز. ومن خلال سلسلة من عمليات المسح على مستوى القرى، تقرر تخصيص معونة غذائية لفترة محدودة (ثلاثة أشهر) موجهة للأسر التي ترأسها النساء، والمعوّقين، والمسنين، والمرضى الذين يفتقرون إلى أي نوع من أنواع المساعدات. وكان هدف **البرنامج** من ذلك هو تخفيف آثار العجز المؤقت في الغذاء خلال "فترة المحل" التي تسبق موسم الحصاد، بغية كسر حلقة الديون المفرغة التي تثقل عادة كاهل هذه الأسر شديدة الضعف. وقد حصلت نحو ١٣٠ ٠٠٠ أسرة على مساعدات بلغت قيمتها حوالى ١٠ ملايين دولار.

٣١- والجدير بالذكر أن أنشطة **البرنامج** في كمبوديا قبل عام ١٩٩٥، كانت تمول بالكامل من جهات ثنائية بفضل اعتمادات مالية تقدم تلبية لنداءات محددة. وفي عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، أُستبدل التمويل الثنائي، لأول مرة، بموارد من عمليات الإغاثة المزمنة وعمليات الطوارئ الخاصة.

٣٢- كان من نتائج التجارب المستفادة من العمليات الكبرى المشار إليها، أن توافر للبرنامج أو لشريكه الرئيسي وهو **الصليب الأحمر الكمبودي**، هيكل تشغيلي على المستوى القطري للوجستيات، كما توافرت لهما القدرة على الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ المحلية، وعلى الرصد الفعال. ومن النتائج الأخرى التي لا تقل أهمية والمستفادة من هذه التجارب، التعرف، بشكل مباشر، على مواقع جيوب الفقر الجغرافية، وعلى مشكلاتها المشتركة، وعلى قضايا الأمن الغذائي الأسري، وعلى وسائل معالجتها.

٣٣- بلغ عدد النازحين الذين استطاعوا العودة إلى قراهم الأصلية أو أعيد توطينهم في عام ١٩٩٣ نحو ١٢٠ ٠٠٠ شخص. وبقى نحو ٧٠ ٠٠٠ غيرهم في مواقع مؤقتة، في الوقت الذي استمر فيه نزوح الألاف، مما تطلب عمليات طوارئ سريعة. وأصبح من المسلم به أن الأعداد المتبقية من السكان النازحين منذ مدة طويلة، في حاجة إلى مساعدة مستمرة، إلا أنه لوحظ أن الأغذية المجانية بدأت تخلق نوعا من الإتكالية. وحتى الذين عادوا إلى مواقعهم الأصلية أو أعيد توطينهم كانوا في حاجة أيضا إلى المساعدة لتمكينهم من إعادة بناء الأسس الاقتصادية في قراهم المهجورة، أو في الأراضي الجديدة التي استقروا فيها.

٣٤- وفيما يخص العائدين، تقرر مبكرا عدم تمديد الفترة المخصصة لتوزيع الحصص الغذائية عليهم، أي ٤٠٠ يوم، لتجنب الاعتماد عليها كلية. إلا أنه، اتضح من مسح أجراه **البرنامج**، في نهاية العملية أن ٣١ في المائة من العائدين مازالوا شديدي الضعف، ويعيشون في حالة من الفقر المدقع، وأن أكثر من ٥٠ في المائة منهم من الأسر التي ترأسها النساء.

٣٥- فيما يخص برنامج المجموعات الضعيفة، أوضح تقييم داخلي أن المعونة الغذائية أتاحت للمستفيدين، في العديد من الحالات، تجنب السقوط، على نحو أعمق، في هاوية حلقة الديون المفرغة، أو بيع ما يملكون من أصول أساسية كالأرض أو حيوانات الجر. بيد أنه رؤي أن آثار هذه المساعدة على المدى الطويل موضع شك، حيث أنها لا تعالج، بصورة مباشرة، أسباب الفقر، كالافتقار إلى الأرض، أو الأنشطة الزراعية غير الفعالة، أو البنيات الأساسية غير الملائمة. علاوة على ذلك، اتضح أن التوتر داخل المجتمعات المحلية، نشأ أساسا من التدقيق في اختيار أنماط معينة من الأسر دون غيرها، حيث أن البعض يعتبر الفقر مشكلة غير قاصرة على فئة معينة وإنما تشمل المجتمع المحلي كله.

٣٦- واستخلص **البرنامج** من هذه التجارب، سلسلة من النتائج. فلم يعد من المستحسن تقديم مساعدات طويلة الأجل لبعض الفئات من السكان كالعائدين أو النازحين، باستثناء الحالات الطارئة الجديدة. فمثل هذه المساعدات التي تنحصر في فئات معينة، قد تعود إلى عزل هؤلاء الأفراد والجماعات. كما ينبغي أيضا تجنب تحديد أسر معينة بشكل فردي، خاصة

في ظروف تتسم بندرة الموارد، وبانعدام الأمن الغذائيّ – كما هو الحال في برنامج المجموعات الضعيفة –. فقد اتضح أن هذا النوع من المعونات من شأنه إثارة الامتعاض بين الأسر، وتقويض الهياكل المساندة في المجتمعات المحلية. وبالنظر إلى ظروف البلد المتغيرة، من الواضح أن المعونة الغذائية يجب أن تهدف أولا إلى إزالة العقبات التي تحول دون اعتماد هذه المجتمعات على الذات، كما أنه يتعين على **البرنامج** وضع تصور جديد تماما لمعوناته.

البرنامج الحالي وآليات تحديد الأهداف

٣٧- هدفت سياسات البرنامج الأساسية في كمبوديا، منذ عام ١٩٩٤، مساعدة أفقر المجتمعات الريفية، عن طريق سلسلة من أنشطة الإصلاح القائمة على الجهود الذاتية. فمشروعات "الغذاء مقابل العمل" القائمة على مشاركة القرى، تلقى الدعم لأنها تهدف إلى التخفيف من آثار العجز الغذائي في أفقر المجتمعات، وإلى إصلاح البنيات الأساسية الريفية، كطرق الوصل، وقنوات الري، وخزانات المياه، وتنقية الأرض من أجل تهيئة مواقع إعادة التوطين، أو لإعداد الأراضي الزراعية الجديدة. أما برامج الائتمان الريفي القائمة على مشاركة المجتمعات، فقد تمتعت بالدعم منذ عام ١٩٩٣. كما عملت مصارف الأرز وبذوره على نحو طيب، بصفة عامة. غير أنه، نظرا لأن إمكانية هذه البرامج للاستمرار، تتوقف تماما على القدرة على سداد الأقساط، وهي القدرة التي تتأثر بدورها بحجم الحصاد، فقد لوحظ أن نسبة ضئيلة للغاية (أقل من أربعة في المائة) من الأرز المقدم من **البرنامج**، استخدم لهذا الغرض. كما تمتعت أيضا بالدعم أنشطة التدريب على مستوى القاعدة السكانية، وبرامج مساعدة المجموعات الضعيفة التي تضطلع بتنفيذها المنظمات غير الحكومية. وكان على **البرنامج** أيضا الحفاظ على قدرته للاستجابة السريعة لحالات الطوارئ، خاصة وأن المنازعات الإقليمية مازالت تؤدى إلى نزوح سكان المناطق الريفية.

٣٨- يجرى **البرنامج** سلسلة من أعمال المسح المكثفة بهدف وضع تصور شامل للمواقع المتأثرة من انعدام الأمن الغذائي. كما يجرى جمع البيانات المتعلقة بزراعات الأرز ومحاصيله في كل دائرة، على مستوى ١٥ إقليما، عن طريق وزارة الزراعة، لإضافتها إلى قاعدة للبيانات، وتكوين صورة مفصلة للتوقعات المتعلقة بمحصول الأرز لكل عام من الأعوام، على أن يجرى بعد ذلك مسحا ميدانيا مستقلا، باستخدام عينة من مختلف أنواع المحاصيل لمقارنتها بالبيانات الزراعية الرسمية، والتأكد من إمكانية الاعتماد عليها. وقد جرى بالفعل المسح في عام ١٩٩٥ (بمشاركة **منظمة الأغذية والزراعة** ووزارة الزراعة). وتبعه تقدير ميداني سريع لنحو ١ ٥٠٠ قرية كعينة تمثل جميع الدوائر. وتضمن هذا التقدير تتبع أنشطة القرى بشكل مباشر، وتنظيم لقاءات تناولت سلسلة منتقاة من مؤشرات الفقر.

٣٩- وتتم بعد ذلك مقارنة النتائج المحققة ونتائج عمليات المسح التقديري للمجتمعات المحلية، بمصادر المعلومات ثلاثية المنشأ المتوافرة. كما يتم، في الوقت نفسه، ترتيب مختلف درجات الفقر في كل دائرة. وبفضل هذه الخطوات المفصلة إلى حد ما، تعد قائمة بالأهداف المشتركة، لاستخدامها كدليل جغرافي لتحديد أهداف مختلف **أنشطة البرنامج**. أما قاعدة البيانات فمرتبطة بنظام الإعلام الجغرافي، القادر على تحديد، كل دائرة شديدة الضعف، في شكل بياني، وتقديم البيانات السكانية، وغير ذلك من المعلومات الأساسية. وعلاوة على ذلك، تسجل تفاصيل المعونة المقدمة، بما في ذلك كميات الأغذية، وأعداد المستفيدين، والمساهمات، وغير ذلك في قاعدة للبيانات، تسمح **لبرنامج الأغذية العالمي** التأكد من صحة الأهداف، وقياسها في نهاية كل عام. ويتضمن الملحق الثاني خريطة لكل دائرة من الدوائر المعنية في عام ١٩٩٦.

مدى الفعالية

٤٠- يشدد برنامج كمبوديا على النهج القائم على المشاركة، ويشجع رؤساء القرى والقرويين أنفسهم على تحديد أولوياتهم لعمليات إعادة التأهيل. وبعد أن يتم تقدير المشروع ميدانيا، يوقع اتفاق بين القرية، **والبرنامج**، والمصلحة الحكومية المشتركة، والمنظمة غير الحكومية أو المنظمة الدولية، تحدد النتائج المنشودة ومدفوعات الأغذية.

٤١- وكما سبق توضيحه، لا يتوجه **البرنامج**، على وجه الحصر، إلى الفئات الضعيفة بذاتها، كالأسر التي ترأسها المرأة، أو المعوقين، أو كبار السن، أو المرضى. ففرص العمل متاحة للمجتمعات المحلية ككل. إلا أنه من السهل، فيما يخص الأنشطة التي تتم على مستوى القرية، تحديد الأسر الضعيفة التي لا يمكنها المشاركة (لأسباب ترجع إلى العجز أو إلى ضرورة رعاية الأطفال). وفيما يخص تلك الأسر، توفر لها فرص أخرى، لا تحتاج عادة إلى جهد جسماني خاص، كرعاية أبناء باقي العاملين، أو إقامة سياج حول المنازل، أو إنتاج السماد. وفي العديد من الحالات، تطوع القرويون أنفسهم للعمل، لتوفير الحصص الغذائية للذين لا يستطيعون المشاركة. كما يجوز **للبرنامج**، في نهاية الأمر، تخصيص حصص غذائية مجانية لتلك الأسر بموافقة المجتمعات المحلية.

٤٢- أما القضايا المتعلقة بالمرأة وبالمعونة المباشرة للمجموعات الضعيفة، فيعالجها مكون مستقل من **البرنامج**، بالتعاون عادة مع الوكالات المشتركة، والمنظمات غير الحكومية. **فبرنامج الأغذية العالمي** يدعم، على سبيل المثال، برنامجا قطريا لمحو الأمية على مستوى القرى، ولتدريب النساء على العناية بالأطفال بالاشتراك مع منظمة اليونيسيف، عن طريق تقديم الحوافز في شكل حصص غذائية. فضلا عن برامج للتدريب المهني، وبرنامج لتنظيم الولادة، وبرامج مساندة عدد من مراكز الرعاية الصحية في المناطق الريفية. ويطبق **البرنامج** سلسلة من الإستراتيجيات، المرتبطة بمختلف أوجه أنشطته، بهدف الارتقاء بمستوى التزامات **برنامج الأغذية العالمي** تجاه المرأة.

٤٣- و في القطاع الصحي، يدعم البرنامج أنشطة مقاومة مرض السل الرئوي، بتقديم الحصص الغذائية للمرضى داخل المراكز الصحية وخارجها، وتشجيعهم على إجراء الفحوص المبكرة والزيارات المنتظمة في المستشفيات، لأغراض العلاج. وقد أجرى **البنك الدولي** مؤخرا تقييما لبرنامج تغذية مرضى السل الرئوي الذي يتولاه **برنامج الأغذية العالمي**، وأيد بشدة ضرورة الاستمرار فيه. وتتضمن المساعدات الأخرى المقدمة إلى المجموعات الضعيفة، تعزيز تدريب المعوّقين (وأغلبهم من ضحايا الألغام)، والمسنين، وأطفال الشوارع، بالتعاون مع مختلف المنظمات غير الحكومية.

٤٤- في الحالات الطارئة، تقدم معونات غذائية لمدة محددة للسكان المتضررين، وذلك خلال أيام بعد الانتهاء من التقييم والتسجيل. ومع ذلك، تقضي سياسة **البرنامج** بالتحول في أسرع وقت ممكن، من هذه المعونة الطارئة إلى أنشطة "الغذاء مقابل العمل". ومن العقبات الرئيسية التي تواجه النازحين، كثرة عدد الألغام المبثوثة في قراهم. وقد تمكن **البرنامج**، على مدار السنين، من التفاوض بنجاح لضمان مشاركة الفرق المتخصصة في نزع الألغام، بهدف مساعدة السكان على العودة إلى قراهم الأصلية. وتبدأ المجتمعات المحلية، على الفور، إثر نزع الألغام، في إعمار البنية الأساسية للقرى التي اضطرت في يوم ما لتركها. وقد حاول **البرنامج** على الدوام الالتزام بمفهوم "التواصل"، على مستوى كل مجتمع، على حدة.

جوانب الضعف والقوة في القدرات التنفيذية

٤٥- من أجل ضمان التنفيذ الفعال لبرامج المعونة المتنوعة، التي تشمل مناطق جغرافية شاسعة، أخذ **برنامج الأغذية العالمي** بنهج مرن، مع تخصيص الموارد للأنشطة التي لها الأولوية، تبعا للنوع وللموقع، في بيئة متغيرة باستمرار. كما تقرر أيضا، التخلي عن قواعد توزيع المسؤوليات على الموظفين تبعا للقطاع، والأخذ بالنظام الذي يقضي بتقسيمها على

أسس جغرافية. **وللبرنامج** حاليا ستة مكاتب فرعية إقليمية، يغطى كل واحد منها ما بين إقليمين وثلاثة أقاليم. أما في الأقاليم الأخرى، فيتقاسم موظفو **البرنامج** مكتب الصليب الأحمر الكمبودي، بحيث يضمن ذلك وجودهم في ١٥ إقليما. ويعتبر موظفو المكاتب الفرعية مسؤولين عن تحديد المشروعات على مستوى القرى، وإجازتها، ورصد أنشطتها، وإعداد التقارير عنها، بالإضافة إلى تنفيذ المعونة الطارئة بالتنسيق مع السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

٤٦- وقد كان من شأن هذه البنية تعزيز القدرات على إدارة الأزمات، وعلى التنسيق والبرمجة المشتركة مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، مما أتاح تعميق الوعي بالأوضاع المتعلقة بالأمن الغذائي وبعوامل الفقر في كل منطقة من المناطق المعنية؛ كما أنها أتاحت **للبرنامج** الاتصال المباشر بالمستفيدين، ومكنته من التوغل في مناطق نائية، وفي بعض الأحيان، غير آمنة، لا يصلها أي نوع من المعونات. ويمثل تفويض السلطات لموظفي المكاتب الفرعية جانبا مهما من تنفيذ برنامج كمبوديا، حيث لا يمكن لأحد غير الموظفين الميدانيين إبلاء الأولوية اللازمة للمشروعات أو لأنشطة الطوارئ، لأنهم هم وحدهم الذين يعرفون المجموعات المعنية ويعملون معها يوما بيوم. وربما كانت الخريطة الشاملة للمناطق ذات الأوضاع الحساسة التي أعدها **البرنامج**، بالإضافة إلى وجود موظفيه في المناطق المعنية، من أهم جوانب قوة **البرنامج**، حيث أنها تتيح له التأكد من وصول المعونة إلى أشد المجموعات فقرا.

٤٧- رغم تحسن قدرات الحكومة على التنفيذ، إلا أنها مازالت محدودة للغاية. ففي الوقت الذي تتمتع فيه الإدارات الحكومية بالقوى العاملة الملائمة، تعانى من عجز خطير في مواردها التنفيذية. وعادة يطلب من غالبية **وكالات الأمم المتحدة** ومن **المنظمات غير الحكومية** تحمل البدلات اليومية لموظفي الحكومة الذين يساعدون في تنفيذ المشروعات ورصد أنشطتها. وقد قدم **البرنامج** أكثر من ٧٠ دراجة بخارية، بالإضافة إلى تحمله لمصاريف الوقود، والتجهيزات، كأجهزة الحاسوب، لوزارة التنمية الريفية، التي اختيرت رسميا كنظير **للبرنامج**، اعتبارا من عام ١٩٩٦. كما تم توفير التدريب المكثف لموظفي وزارة التنمية الريفية. ولولا هذه المساندة، لما استطاعت الحكومة، من الناحية الواقعية، الاضطلاع بمسؤوليات تنفيذ المشروع.

٤٨- مازالت الحاجة ملحة إلى تعزيز المساعدة التقنية لضمان حسن نوعية إنجاز أنشطة "الغذاء مقابل العمل". فالمساندة الهندسية، والمعدات، ومواد البناء من العناصر الأساسية لضمان توافر مقومات الاستمرار لأنشطة إعمار البنية الأساسية الريفية. وقد حقق **البرنامج كمبوديا** نجاحا معقولا نسبيا لضمان تمويل الجهات المتبرعة للمساعدة التقنية. فقد بلغت قيمة ما التزمت به الجهات المتبرعة منذ عام ١٩٩٥، **كالاتحاد الأوروبي، ومؤسسة الائتمان الألمانية (KFW)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و منظمة العمل الدولية**، أكثر من ٨,٣ مليون دولار لمستلزمات المساعدة التقنية لأنشطة "الغذاء مقابل العمل"، بما في ذلك الطرق، وهندسة الريّ، وأنشطة نزع الألغام. ويواصل **البرنامج** مفاوضاته مع مختلف الجهات المتبرعة للحصول على مزيد من المساعدات التقنية.

التأثير على الأسواق المحلية

٤٩- يتم تحديد كل دائرة استنادا إلى مدى خطورة انعدام الأمن الغذائي فيها، وإلى ندرة الوسائل البديلة المدرة للدخل. وغالبية السكان المعنيين غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية عن طريق شرائها من الأسواق، لافتقارهم إلى موارد الدخل. وبالتالي فان تأثيرهم على أسواق الأرز كمجموعة مشترية، لا يذكر،

٥٠- في سنوات العجز الغذائي الشامل على المستوى القطري، مثل عام ١٩٩٥، استورد **البرنامج** حوالى ٧٠ ٠٠٠ طن من الأرز لأنشطته. ولما كان مجموع الاحتياجات القطرية اللازمة للاستهلاك المحلي تبلغ نحو ١,٥٦ مليون طن من طحين الأرز سنويا، فان الكميات التي يستوردها **البرنامج** لا يمكن أن تؤثر، بأي شكل من الأشكال، على أسعار السوق

في أي إقليم نظرا لضآلتها. وقد قام **البرنامج** بمتابعة أسعار الأرز شهريا في كل إقليم، طوال عام ١٩٩٥، فلم يلحظ أي تقلبات غير طبيعية فيها. أما في السنوات التي تحقق فائضا غذائيا كعام ١٩٩٦، يقوم **البرنامج** بشراء الأرز محليا، الأمر الذي تترتب علية آثار إيجابية، بما في ذلك إعادة توزيع الفائض داخليا (وتجنب أعمال التصدير غير الرسمية عبر الحدود)، وتحفيز المزارعين نتيجة للحد من تدنى أسعار الأرز، وإعادة تنشيط اقتصاديات السوق.

النتائج المستخلصة

٥١- ليس من قبيل المصادفة، أن يتلاءم البرنامج الحالي **لبرنامج الأغذية العالمي** بالفعل مع أهداف الحكومة واستراتيجياتها ويدعمها، كما جاءت في القسم المتعلق بأولويات الحكومة وسياساتها. ولما كان **البرنامج** يدرك تماما مدى ضعف العلاقات الإدارية بين الحكومة المركزية والمقاطعات، والعقبات المالية التي تحد من تدفق الموارد الإنمائية إلى المناطق الريفية، فقد بادر **البرنامج** مع باقي الشركاء، بالانطلاق "متخطيا كل الحواجز"، للبدء في التنمية الريفية بالاشتراك مباشرة مع المجتمعات المحلية. وقد اعتمدت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى، رسميا، مواصلة هذا النهج، الذي خصّ الحكومة بدور أكبر في التوجيه والتنسيق على جميع المستويات.

٥٢- ومن الضروري إجراء المزيد من الدراسة للتعرف على آثار التحسينات التي تحققت على مستوى القرى من خلال أنشطة "الغذاء مقابل العمل"، قبل البدء بالتخطيط للمستقبل. فقد ثبت بالدليل القاطع أن فرص "الغذاء مقابل العمل" المتاحة للمجتمعات المحلية النائية، ساهمت في تلبية احتياجات الفقراء الملحة للأمن الغذائي. ومن الواضح أيضا أن البنية الأساسية المنشأة، كالطرق المحسنة، وقنوات الري، والسدود والآبار، ساهمت في تعزيز إنتاج الأغذية محليا، وفي تحسين ظروف المعيشة. إلا أنه مازال من الضروري ايلاء العناية اللازمة لضمان السلامة التقنية للبنيات الأساسية القروية والتعرف على مدى قابليتها للاستمرار. فإمكانية التوصل إلى التوازن بين الاحتياجات الغذائية الإنسانية للفقراء وبين التنمية الريفية المستمرة، ستبقى على الدوام من أهم القضايا المرتبطة بالسياسات.

اتجاهات معونة البرنامج في المستقبل

المجموعات المعنية وميادين المعونة الرئيسية

٥٣- نظرا للأولوية المطلقة التي أولتها الحكومة بشكل واضح للتنمية الريفية في خطتها الخمسية، لا يمكن **للبرنامج** أن يتوقع أي تحول رئيسي على اتجاهات برنامجه الحالي، خلال نفس هذه المدة. وقد طوّر **البرنامج** في كمبوديا منهجا لتحديد الأهداف يعتبر من أوسع المناهج انتشارا على المستوى الجغرافي، استعانت به الوكالات الأخرى باعتباره مرجعا. وستستمر الجهود اللازمة لتحسين الخريطة التي تحدد مناطق الفقر، ومن المتوقع أن تشارك الحكومة بكل جهودها في هذا الشأن.

٥٤- سيراعى الإبقاء على النهج المرن، بما يتيح إعادة ترتيب أولويات الأنشطة، بالتشاور الوثيق مع الحكومة، والوكالات الشريكة، والمجتمعات المحلية المعنية ذاتها. أما عناصر الأنشطة الأساسية، فقد تم تخطيطها كالآتي:

(أ) إعمار البنية الأساسية الريفية: ستبقى التحسينات المطلوب إدخالها على البنية الأساسية على مستوى القرى، من خلال أنشطة "الغذاء مقابل العمل"، أهم عنصر في **البرنامج**. كما سيتم دعم الأعمال المتعلقة بطرق الوصل

الريفية، وبإمداد المجتمعات المحلية بالمياه، وبالري، وبهياكل مقاومة الفيضانات، وبتنقية الأرض للزراعة. وستناط مسؤولية تعبئة المجتمعات المحلية، والتنسيق الشامل بوزارة التنمية الريفية.

(ب) برامج الائتمان الريفي: سيتم أيضا إنشاء بنوك للأرز أو لبذوره، تديرها المجتمعات المحلية، تحت إشراف وزارة التنمية الريفية، على أن يزودها **البرنامج** بأول مخزوناتها. وستطبق بكل دقة المعايير التي وضعها **البرنامج** لتحديد الأهداف جغرافيا لإعمار البنية الأساسية أو لمكونات برامج الائتمان. وتجنبا لمخاطر فشل مثل هذه البرامج، سيراعى بقاء حجم البنوك، صغيرا، كما كان فيما سبق.

(جـ) تنمية الموارد البشرية: رغبة في مساندة الحكومة، من المقرر تعزيز المبادرات المتعلقة بتدريب القاعدة السكانية، ولاسيما تلك التي تتجه للمرأة، التي تتخذها وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى والمنظمات غير الحكومية. أما برامج التدريب المعانة فتتضمن محو الأمية، والرعاية الصحية الأولية، والعناية بالأطفال، والأنشطة المدرة للدخل والتي تلبى احتياجات المرأة الأساسية على مستوى القرية. ومن المتوقع أن تدار هذه البرامج تحت إشراف وزارة شؤون المرأة، والوزارات القطاعية المعنية، ووفقا لترتيبات التعاون مع الوكالات الأخرى **كمنظمة اليونيسيف، ومنظمة اليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان**، وعدد من المنظمات غير الحكومية.

(د) الدعم المؤسسي: سيتم تدريجيا سحب المعونة المقدمة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، كالملاجئ، ومراكز إيواء أطفال الشوارع، بالتشاور الوثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية الشريكة والمعنية بهذا القطاع. وسيعاد النظر بالمثل في المعونة المقدمة حاليا للمستشفيات (ولاسيما برنامج مقاومة مرض السل الرئوي)، بالتعاون مع **وزارة الصحة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي**، بهدف نقل مسؤولية توفير الغذاء إلى الحكومة تدريجيا، خلال المدة المخصصة لمخطط الاستراتيجية القطرية هذا.

(هـ) إغاثة الطوارئ: في الوقت الذي تتضح فيه الحاجة إلى الإبقاء على قدرة **البرنامج والصليب الأحمر الكمبودي** للاستجابة لحالات الطوارئ، والى المحافظة على الاحتياجات الغذائية المخصصة لهذا الغرض، من السابق لأوانه توقع تقلص الاحتياجات الطارئة، ولو على الأقل تلك الناجمة عن الأعمال الحربية.

٥٥- بالإضافة إلى العناصر الأساسية المشار إليها فيما سبق، على البرنامج أن ينظر في إمكانية تقديم مساعدة محدودة للأنشطة الجديدة خلال السنوات الخمس القادمة وهي:

(أ) الغابات: وفقا لما سبق الإشارة إليه، يجوز للقطاع الحراجي، إذا ما أدير بطريقة ملاءمة، أن يساهم، بشكل ملموس، في اقتصاديات كمبوديا. فقد اتصلت وزارة الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك **بمنظمة الأغذية والزراعة، وبالبرنامج** لاستطلاع الرأي في إمكانية التعاون في هذا الميدان، في المستقبل. وقد تتيح المساعدات التي يقدمها **البرنامج** ولاسيما لإعادة التشجير وللمشروعات الحراجية الأخرى على مستوى المجتمعات المحلية، خلق فرص جديدة للعمالة، وللأنشطة المدرة للدخل.

(ب) الجنود المسرحون والمجتمعات التي لا تملك أراض: تخطط الحكومة لتسريح ٠٠٠ ٤٣ جندي في الفترة ما بين نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦ وديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨. وستؤدى هذه الخطة بالضرورة، إلى زيادة أعداد الأفراد المطلوب إعادة توطينهم في مواقع جديدة تعدها الحكومة. كما أن هناك مجموعات أخرى من السكان، كالعائدين، غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الأساسي، ومن الضروري أخذها في الاعتبار عند تنظيم عمليات إعادة التوطين. والأنشطة الفعلية التي يدعمها **البرنامج**، في هذا الشأن، ولاسيما تنقية الأرض، مدرجة بالفعل في البرامج الجارية؛ ولم يبق سوى إضافة الفئات الجديدة من المشاركين.

نطاق البرمجة المشتركة مع الوكالات الأخرى

٥٦- ينشط برنامج الأغذية العالمي في إطار "مجموعة تخفيف وطأة الفقر التابعة **للأمم المتحدة**"، بالاشتراك مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان**. وأبدت كل هذه الوكالات اهتماما بالغا بخريطة الفقر كما وضعها **البرنامج**، ومن المتوقع أن تتعاون في هذا الشأن مستقبلا.

٥٧- تخطط كل من **منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي** لمواصلة تعاونهما الوثيق في عمليات المسح من أجل تقدير المحاصيل. والهدف النهائي المنشود من هذا التعاون هو إضفاء الصبغة المؤسسية على العرف القاضي بإجراء مسح سنوي بالتعاون مع وزارة الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك. وكما سبقت الإشارة إليه، تعتبر الغابات من ميادين التعاون المحتمل بين **منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج**.

٥٨- فيما يتعلق بالمساعدة التقنية (الهندسية) وتمويل بناء الأعمال المرتبطة بذلك، يواصل **البرنامج** تعاونه الحالي مع **الاتحاد الأوروبي، وبنك الائتمان الألماني ومنظمة العمل الدولية**. وتدور مفاوضات جديدة مع **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** للحصول على مجموعات مماثلة من مستلزمات المساعدة التقنية، ومع **البنك الدولي** لتقديم المساعدة لأنشطة الري في مقاطعتين. وستبرز أهمية المساندة التقنية، بصفة خاصة، إذا ما اشترك **البرنامج** في أنشطة جديدة، كالأنشطة الحراجية. وكل مشاركة جديدة يجب أن تسبقها عمليات للتقدير، والتدريب، وغير ذلك. وللتأكد من توافر الخبرة المطلوبة واللوازم الضرورية منذ البداية. وتزاول المنظمات غير الحكومية في كمبوديا أنشطة مكثفة في ميادين تعتبر مكملة لعمل **البرنامج**. ففي عام ١٩٩٥ وحده، تعاون **البرنامج** مع أكثر من ١٢٠ منظمة غير حكومية، دولية وقطرية، في تنفيذ مشروعات على مستوى القرى. وسوف يستمر هذا التعاون، خاصة وأن المنظمات غير الحكومية تتمتع بالقدرات التقنية المطلوبة.

٥٩- وإذا ما تحققت التوقعات التي تنبئ بانحسار حجم المنازعات المسلحة المحلية خلال الخمس سنوات القادمة، سيتمكن البرنامج من الوصول إلى مجتمعات نائية لم يكن في مقدوره الوصول إليها قبل ذلك. ولهذه الأسباب من المتوقع تكثيف التخطيط المشترك مع المنظمات المختصة بنزع الألغام.

مناهج معونة البرنامج في المستقبل

٦٠- يكمن الحل الأساسي لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة التكاليفية لمساعدات **البرنامج**، خلال الخمس سنوات القادمة، في نقل مسؤوليات تنفيذ المشروع إلى الحكومة، مع تعزيز قدراتها التنظيمية، لكي تتمكن من الاضطلاع بفعالية ببرامج التنمية الريفية. ولكي تتوافر لمساعدات **البرنامج** مقومات الاستمرار، ينبغي على الحكومة تطوير خدمات الإرشاد الزراعي الفعالة القادرة على معالجة مختلف القضايا على مستوى المجتمعات المحلية ومتابعتها. فأنشطة "الغذاء مقابل العمل" على مستوى القرى، التي يدعمها **البرنامج**، وبرامج الائتمان والتدريب، تعتبر كلها من الميادين التي تتيح للحكومة المحلية التدريب العملي على خدمات الإرشاد. وقد توفر موارد **البرنامج** فرصا مواتية للحكومة لتنفيذ مشروعات لخدمة المجتمعات المحلية. وفي المقابل، سيتم الاعتراف بجهودها، الأمر الذى قد يخفف من حدة التوترات السياسية الداخلية. وإذا كان الهدف الأساسي من معونة **البرنامج**، هو تلبية احتياجات أشد الطبقات فقرا، لن يطرأ عليه أي تغيير، إلا أنه من الضروري، في الوقت نفسه، عدم التقليل من أهمية دورها الثانوي ألا وهو تعزيز قدرات الحكومة الإرشادية، ودعم هياكل المجتمعات المحلية التي تتيح لها الاعتماد على الذات.

٦١- من المتوقع أن يبقى **الصليب الأحمر الكمبودي** النظير الرئيسي **للبرنامج** في كل ما يتعلق بحركة الأغذية اللوجستيات الداخلية. وسوف يدرس **البرنامج والصليب الأحمر الكمبودي** إمكانية استخدام وسائل النقل المملوكة للقطاع الخاص، نظرا لتطور هذا القطاع ونموه، من ناحية، ولقدم أسطول شاحنات الصليب الأحمر الكمبودي مما يضاعف من تكاليف صيانتها من ناحية أخرى. وفي الوقت الذي تلقى فيه الحكومة كل تشجيع لتعزيز قدراتها على البرمجة وعلى التنفيذ، قد يكون من غير الواقعي تكليفها بمسؤوليات اللوجستيات أو التمويل طوال المدة المحددة لمخطط الاستراتيجية القطرية هذا. ووفقا لذلك ينبغي الإبقاء على الدعم المخصص لعمليات النقل البري والتخزين والمناولة، كما هو، دون أي خفض.

المتطلبات المالية

٦٢- قدم البرنامج الحالي **للبرنامج** عن الفترة، ١٩٩٤-١٩٩٦، نحو ١٧٠ ٠٠٠ طن (بما في ذلك المساهمات الثنائية)، خلال السنوات الثلاثة. وعلى افتراض أن إنتاج الأرز في كمبوديا لن ينخفض بشكل حاد ليصل إلى منسوب أدنى من مستويات موسم ١٩٩٥/١٩٩٦، فان الخطة الحالية تقضي بشحن ٦٧ ٠٠٠ طن من السلع الغذائية للفترة من يناير/كانون الثاني ١٩٩٧ إلى يونيو/حزيران ١٩٩٨. كما أنها تقضي بخفض إجمالي الاحتياجات من المعونة الغذائية بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا. وينبئ ذلك بانخفاض حجم المعونات الغذائية الطارئة، وبزيادة التركيز على أنشطة التنمية الريفية المستمرة.

٦٣- ستحتاج كمبوديا إلى المعونة الخارجية لفترة طويلة قادمة. أما الفترة التي يتعين خلالها الإبقاء على هذه المساندة في شكل معونة غذائية، فتتوقف على عدة عوامل، أهمها بالطبع، حجم ما ينتجه البلد من أرز ومن أغذية أساسية. وسيوضح التقدير ما إذا كان محصول العام السابق من الأرز استثنائيا أو أنه يشير إلى اتجاه نحو تحقيق فائض مستمر للإنتاج. ويستهدف **البرنامج** من تركيز خطته على إعمار البنية الأساسية الريفية، التقليل مستقبلا من حجم الاعتماد على المعونة الغذائية، بفضل معالجة عوامل الفقر وأسبابه. أما الهدف النهائي فهو سحب المعونة الغذائية تدريجيا، إلا أنه من المتعذر في الوقت الحالي تحديد فترة معينة لتحقيق ذلك.

الملحق ١

الملحق ٢

أنشطة برنامج الأغذية العالمي في كمبوديا
مسح حصاد الموسم ١٩٩٥/١٩٩٦

بالأميال

أنشطة برنامج الأغذية العالمي في كمبوديا

الأهداف لعام ١٩٩٦

الدوائر المعنية O (الرقم التقريبي لعدد المستفيدين ٠٠٠ ٦٠٠ ١)

السكان المعنيون بمعونات الطوارئ * (العدد التقريبي للسكان ٨٠٠ ١٧٤)